

بين قدرة الفعل وتعديته

د/ عبد الحميد دباش

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة ورقلة

Résumé:

La transitivité est une notion floue dans la mesure où elle ne se limite pas à un seul niveau de l'analyse, elle recouvre plutôt des faits à la fois syntaxiques et sémantiques sans distinction. Nous distinguerons ici deux aspects différents du verbe, un aspect syntaxique et un autre sémantique ; au premier niveau, nous garderons le terme de transitivité alors qu'au second nous réserverons le terme de valence. Ceci nous aidera enfin à identifier les constituants du syntagme verbal.

الملخص:

إن تعديّة الفعل، على كثرة تداولها لدى اللّوغيين، تبقى مفهوماً غامضاً يكتنفه الكثير من اللبس ذلك لأن "التعديّة" عندهم لا تقتصر على المستوى التركيبي فحسب، باعتبارها مفهوماً تركيبياً خالصاً، بل تشمل المستوى الدلالي هو الآخر.

سنعمل هنا على التمييز بين مستويين مختلفين للفعل: المستوى التركيبي (syntaxique) والمستوى الدلالي (sémantique)، عبر ما اصطلح عليه بـ "التعديّة" (transitivité) و"القدرة" (valence)، مبينين مدى مساهمة ذلك في تحديد مؤلفات المركب الفعلي.

تعرض كثير من النحاة واللغويين إلى "تعدية الفعل" غير أن دراساتهم وملاحظاتهم خلطت بين مستويات عديدة ومن ثم لم تفلح في تحديد هذا المفهوم. فـ "التعدية" عندهم لا تقتصر على المستوى التركيبي، باعتبارها مفهوماً تركيبياً خالصاً، بل تشمل المستوى الدلالي هو الآخر. سنعمل هنا على التمييز بين مستويين مختلفين للفعل: المستوى التركيبي (syntactique) والمستوى الدلالي (sémantique)، عبر ما اصطُح عليه بـ "التعدية" (transitivité) و"القدرة" (valence)، مُبينين مدى مساهمة ذلك في تحديد مؤلفات المركب الفعلي.

مفهوم القدرة عند تينبير:

"القدرة" مصطلح اقتبسه اللغوي الفرنسي لوسيان تينبير من الكيمياء ليعطيه مفهوماً لغوياً؛ فهو يقارن الفعل في الجملة بـ "ما يشبه ذرة مَعْقُوفَة" (L.TESNIÈRE، 1966، ص.382) تَسْتَقْطِب إليها ذرةً أو ذرات أخرى لِتَشْكَل جُزْئاً (1). عدد العُقَافَات، الموافقة لعدد الذرات المنجذبة، يمثل قدرة الذرة الجاذبة. فتكون الذرة الجاذبة إذ ذاك أحادية القدرة، ثنائية القدرة، ثلاثية القدرة، وهكذا...

كذا الحال بالنسبة للفعل إذ يَنْضَم إليه عنصر أو عناصر أخرى، يسميها تينبير "مُفاعلات" (actants)، تُشَبِّع الفعل وتُكَمِّل دلالاته مُشْكَلة معه مَلْفُوظاً. والمفاعلات، مفردُها "مفاعل"، هي، في رأيه، "الأشخاص أو الأشياء التي تشارك في الحدث" (المرجع نفسه، ص.105) المُعَبَّر عنه بالفعل، وهي بذلك توافق "الممَثِّلِينَ" في "دراما صغيرة" يعبر عنها الفعل الذي يتضمن الحدث لُزوماً (المرجع نفسه، ص.102)؛ أي أن تينبير يشبّه الفعل بمسرحية صغيرة ومفاعلاته بالممثلين الذين يؤدونها.

عدد المفاعلات التابعة للفعل، أي التي يعمل فيها والتي تُوافِق عدد العُقَافَات، يمثل "قدرة الفعل"؛ معنى ذلك أن قدرة الفعل تتحدد بعدد مفاعلاته؛ فيكون الفعل أحادي القدرة إذا أخذ مفاعلاً واحداً، ثنائي القدرة إذا أخذ مفاعلين اثنين، ثلاثي القدرة إذا أخذ ثلاثة مفاعلات ورباعي القدرة إذا أخذ أربعة مفاعلات.

و مفهوم القدرة، ممثلاً للعلاقة الموجودة بين الفعل ومفاعلاته، يريده تينبير مفهوماً تركيبياً، يُستعمل في تحليل الجملة بَدَل الثنائية: "مسند" (prédicat) / "مسند إليه" (sujet) (2) التي يَعتَبَرها منطقية لا تركيبية، إذ، حسب رأيه، اقتبسها النحاة التقليديون وحافظوا عليها، كما هو الحال بالنسبة لكثير من المفاهيم النحوية الأخرى. إن النحو

التقليدي كله مؤسس، في رأيه، على المنطق (المرجع نفسه، ص.103). لكن المُدقق لتعاريفه ذاتها يدرك أن القدرة، بما في ذلك الفعل ومفاعلاته، وإن كانت مفهومًا لغويًا، لا يمكن أن تكون تركيبية، بل هي مفهوم دلالي محض. وما كلامه عن الفعل بأنه يُعبر عن الحدث وأن الحدث يُشارك فيه أشخاص وأشياء، إلا دليل على ذلك.

بين تينير والمناطق:

وهكذا باستعمال القدرة والمفاعلات في تحليل الجملة، يقترب تينير من المنطقة المحدثين الذين اقتبسوا مفهوم "التابع" (fonction) من الرياضيين، فحللوا " القضية" (proposition) إلى " مُسند" (prédicat) أو " تابع القضية" (fonction propositionnelle)، وهو ما يُوافق عموماً " الفعل" في الملفوظ، ثم إلى " سندات" (arguments) أو " متغيرات" (variables). و" السند عنصر مُتغير يأتي لإشباع الأول >، أي الفعل، < مُشكلاً معه قضية". (R.BLANCHÉ، 1970، ص.314). فمن وجهة النظر المنطقية هذه، يُحلل الملفوظ:

1 — قام الولد،

إلى مُسند أو تابع القضية "قام" وسند أو متغير "الولد".

هذا التحليل يُشبه التحليل اللغوي الذي يُعطيه تينير لنفس الملفوظ، إذ يكون عنده "قام" فعلاً و"الولد" مفاعلاً، أي أن المُتصوَّرات (concepts) المنطقية والمتصوَّرات اللغوية تحدد هنا نفس الوحدات. غير أن هذا التشابه يبقى ظاهرياً، عرضياً، وغير تام من حيث أن تينير نفسه يرفض استعمال متصور "مسند" لكونه منطقياً (L.TESNIÈRE، 1966، ص.103)، ولأن السندات، هي الأخرى، لا تُطابق المفاعلات، ولو أنها قد تتوازى معها مثلما قد يتوازى المسند مع الفعل. فالمفاعلات لا يتجاوز عددها الأربعة في العربية، في حين أن السندات قد تتجاوز هذا العدد.

ليكن الملفوظ:

2 — أقام البناء اليوم جداراً بالمدرسة في الساحة قرب الشجرة.

إذا كان المسند " أقام" سُداسياً هنا بالنسبة للمناطق، فالفعل "أقام" ثنائي القدرة عند تينير؛ أي أنه إذا كان عدد السندات التي ترافق المسند ستة: "البناء"، "اليوم"، "جداراً"، "بالمدرسة"، "في الساحة" و "قرب الشجرة"، فإن المفاعلات التي يتطلبها الفعل "أقام" لاستكمال دلالاته اثنان فقط: "البناء" و"جداراً". أما باقي العناصر فلا تقتضيها دلالة الفعل.

نخلص هنا إلى أنه " إذا كانت المفاعلات كيانات دلالية مشابهة لسندات المنطقة، فالقدرة، التي هي مُتصورٌ دلالي أساساً، ليست مفهوماً منطقياً. ففي المنطق تكون السندات سهلة التحديد بحيث أن المسند لا يمكن أن يُشكّل قضية بدونها؛ إذ هي دائماً مُشخصة ومُمثلة في القضية. أما في اللغات الطبيعية، فكثيراً ما لا يظهر المفاعل في الملفوظ، مع أن دلالة الفعل تقتضيه" (C.TOURATIER، 1987، ص.407)، بالإضافة إلى أن عدد المفاعلات محدود خلاف السندات. فالمسند عند المنطقة يتميز إذن بعدد سندات المذكورة، فيوصف بأنه أحادي، ثنائي، ثلاثي أو عيني (أي عدد من المرات)؛ ذو مكان، ذو مكانين، ذو ثلاثة أماكن أو ذو عدد عيني من الأماكن، إذا تلقى صراحةً سندا في الحالة الأولى، سدين في الحالة الثانية، ثلاثة سندات في الحالة الثالثة أو عدداً عينا من السندات في الحالات الأخرى. فهو مثلاً أحادي في:

3 — توقفت السيارة،

لأنه تلقى سندا واحداً "السيارة" مشكلاً معه قضية. وهو ثنائي في:

4 — كتب موسى رسالة،

لأنه تلقى سدين اثنين "موسى" و"رسالة"، وقد ذكراً صراحة، وبذلك حصلت القضية. وهكذا مع باقي السندات الأخرى التي يمكن أن يتلقاها.

فالحضور الصريح للسندات هو الذي يُحدد كيان القضية خلافاً للمفاعلات التي لا يُشترط ظهورها صراحةً في الملفوظ؛ فكثيراً ما يغيب أحد المفاعلات الذي يقتضيه معنى الفعل دون أن يؤثر ذلك على سلامة الملفوظ، أي على استقلاليته التركيبية والدلالية. ففعل " شرب" مثلاً ثنائي القدرة لكونه يحتاج مفاعلين اثنين لاستكمال دلالته، الأول الذي يقوم بحدث الشرب والثاني الذي يمثل الشيء المشروب (3).

و لكن في ملفوظ مثل:

5 — شرب الولد،

لا يظهر المفاعل الثاني (الشيء المشروب)، وإن الفعل يقتضيه، ومع هذا فالملفوظ تام، سليم تركيبياً ودالياً.

القدرة والتعددية:

من جهة أخرى نجد تشابهاً بين " القدرة" وما يُعرف بـ " التعددية"، وهذا ما أدى بالنحاة واللغويين إلى عدم التمييز بينهما في التحليل واعتبارهما مفهوماً واحداً.

وجهة النظر هذه غير دقيقة، إذ أن " ذرة الفعل " و " تعدية الفعل " تختلفان من حيث أن الأولى مفهوم دلالي، يخص المستوى الدلالي للفعل وبالتالي يتصل بالبنية الدلالية للجملة، في حين أن الثانية مفهوم تركيبى، يخص المستوى التركيبى للفعل وبالتالي يتصل بالبنية التركيبية للجملة. هذا يعني أن القدرة والتعدية خاصيتان للفعل، متميزتان لا متطابقتان، تنتميان إلى مستويين مختلفين، وإن كان موضوعهما واحداً، هو الفعل. بعبارة أخرى، يكون من الدقة التمييز بين مستويات التحليل المختلفة لأنه، وكما جاء عند ج. بيرو، " للجملة بنيتان متداخلتان تركيبية وإخبارية " (J.PERROT, 1978، ص.95) أو دلالية، لا ينبغي الخلط بينهما بل " معاملة كل من هذين الحدثين في بنيته الخاصة وبمصطلحات خاصة " (المرجع نفسه).

و هكذا يمكن تعريف " قدرة الفعل " بأنها احتياج الفعل، دلالياً، إلى عنصر أو أكثر يُكمل دلالاته ويسمح له بتشكيل ملفوظ. أما " تعدية الفعل " فهي انضمام مؤلف أو أكثر إلى هذا الفعل مُشكِلاً معه مركباً فعلياً أدنى وبالتالي خروجياً. (4)

مفاعلات الفعل ومتمماته:

العناصر التي يقتضيها الفعل لاستكمال دلالاته هي " المفاعلات ". أما المؤلفات التي تنضم إلى الفعل مُشكِلة معه مركباً فعلياً خروجياً فهي " مُتممات للفعل ". (5). و الواقع أنه لما وقع الخلط بين قدرة الفعل وتعديته لم يُفلح النحاة ولا اللغويون في التمييز بين مفاعلات الفعل ومتمماته؛ فإذا كانت مفاعلات الفعل تتشابه مع متمماته لكونها تتناول نفس العناصر، فهي تختلف معها من حيث أن المفاعلات تنتمي إلى قدرة الفعل، وهي بذلك تتصل بالفعل من الناحية الدلالية، في حين أن المتممات تنتمي إلى تعدية الفعل، وهي بذلك تتصل بالفعل من الناحية التركيبية.

فخلافاً للقدرة، تتحدد التعدية بالظهور الصريح لِمَتَم الفعل بوصفه وظيفة تركيبية، أي " حدثاً علائقياً، بنائياً " (6) (A.DEBBACHE, 1992، ص.111)؛ والوظيفة التركيبية تكون لَوحدات بارزة، موجودة شكلاً لا تقديراً. أما القدرة فلا يُشترط في عناصرها، أعني المفاعلات، الظهور الصريح، كما تم توضيحه سابقاً، إذ لا يؤثر استتارها على الجملة دلالياً.

فهناك إذن عناصر قد لا تظهر صراحة، أي أنها " مؤلفات لا تنتمي إلى الواقع الشكلي للملفوظ" (نفس المرجع)، ومع ذلك فهي متضمنة دلاليا بحيث يمكن استرجاعها أي تقديرها للوصول إلى معنى الجملة. هذا يعني أن التقدير يهدف إلى إيجاد العناصر الخفية للبنية الدلالية للجملة، هذه البنية الممثلة بكافة العناصر المشاركة في المعنى، بارزة كانت أم مستترة. في حين أن المؤلفات التركيبية تنتمي إلى المستوى الشكلي الظاهري للجملة، حيث تتواجد تواجدا صريحا. من هنا يصبح الحذف والاستتار والتقدير مسالك دلالية تستعمل للوصول إلى عناصر البنية الدلالية للجملة.

القدرة معيار يميز بين مؤلفات المركب الفعلي:

مع أنها مفهوم دلالي، فالقدرة تساعد على تحديد تعدية الفعل وبالتالي التمييز بين مؤلفات المركب الفعلي التي تنتمي إلى تعدية الفعل والتي لا تنتمي إلى تعديته، أي معرفة المتممات الفعلية من غيرها؛ فكل مؤلفات المركب الفعلي التي تنتمي إلى قدرة الفعل تنتمي بالضرورة إلى تعديته. معنى هذا أن كل مفاعلات الفعل بالمركب الفعلي، تمثل متممات فعلية، على المستوى التركيبي. أما مؤلفات المركب الفعلي التي ليست مفاعلات، على المستوى الدلالي، فلا تكون متممات فعلية، على المستوى التركيبي.

لنأخذ مثلا الملفوظ:

6 — شكر المعلم التلميذ في القسم.

دلاليا، نلاحظ أن الفعل "شكر" ثنائي القدرة، إذ يقتضي مفاعلين اثنين: "المعلم" و"التلميذ" لاستكمال دلالته، الشيء الذي يسمح له بأن يُشكل ملفوظا:

7 — شكر المعلم التلميذ.

و عليه يُصبح المركب الاسمي "التلميذ" من تعدية الفعل وبالتالي يكون متمما فعليا. أما المركب الأدوات (7) "في القسم"، فمع أنه مُحتوى في المركب الفعلي، فهو ليس من تعدية الفعل، أي ليس متمما فعليا، لأنه لا ينتمي، من جهة الدلالة، إلى قدرة الفعل ومن ثم لا يكون مفاعلا؛ بمعنى أن الفعل لا يتطلبه دلاليا، إذ يمكنه تشكيل ملفوظ دونه، كما في 7. هذا ما يمكن توضيحه من خلال التمثيل البياني للمركب الفعلي في الملفوظ السابق (8):

شكر . . . التلميذ	في القسم
مفاع	ليس مفاعلا
	المستوى الدلالي

متمم فعلي ليس متمما فعليا المستوى التركيبي

أما في الملفوظين:

8- التلميذُ شكره المعلمُ،

9- التلميذُ شكره المعلمُ،

فالمركب الاسمي "التلميذُ" لا ينتمي إلى قدرة الفعل، في 8، لأن الفعل قد أُشيع بالضمير "هـ" الذي يحمل المحتوى الدلالي للاسم ويعطي للملفوظ استقلالية دلالية وتركيبية. هذا ما يُبعد المركب الاسمي "التلميذُ" عن تعدية الفعل ويمنعنا بالتالي من اعتباره متمما فعليا. بالإضافة إلى هذا فإن الملفوظ 8 يمكن أن يستغني عن المركب الاسمي المتقدم "التلميذُ" مشكلا ملفوظا مستقلا:

10- شكره المعلمُ.

و قد أشار النحاة القدامى أنفسهم إلى هذه القضية إذ اعتبروا أن "التلميذُ"، في 8، منصوب بفعل محذوف وليس بالفعل الذي يأتي بعده، أي أن "التلميذُ"، في رأيهم، ليس من تعدية الفعل الظاهر بل من تعدية فعل آخر مستتر ينتمي إلى جملة مقدرة :

11- < شكر > التلميذُ،

تشكل مع 10 جملة مفترضة:

12- * < شكر > التلميذُ؛ شكره المعلمُ. (9)

فالمركب الاسمي "التلميذُ" يكون عندهم متمما للفعل المحذوف وليس للفعل الظاهر. و المركب الاسمي "التلميذُ"، مرفوعا في 9، لا ينتمي هو الآخر إلى قدرة الفعل لاكتفاء هذا الأخير بالضمير العائد "هـ"، كما مر معنا في الملفوظ 8. وتركيبيا يمكن الاستغناء عن "التلميذُ" باعتباره توسعة أو فضلة، وهذا ما يعطي الملفوظ 9 الشكل 10 السابق الذكر؛ وهو ملفوظ تام دلاليا، مستقل تركيبيا.

و المركب الاسمي "التلميذُ"، في 9، مبتدأ عند النحاة وما بعده خبر له. والمبتدأ لا يمكن أن يكون جزءا من الخبر. هذا يعني أن "التلميذُ" لا ينتمي إلى المركب الفعلي الموالي. يضاف إلى ذلك أن "التلميذُ" ورد هنا مرفوعا، والرفع لا يشير إلى المفعول به، الذي هو أحد عناصر المركب الفعلي. كل هذا يبين أن المركب الاسمي "التلميذُ" - مرفوعا - ليس من تعدية الفعل "شكر"، في 9، ومن ثم لا يكون متمما له.

التوافق بين عناصر القدرة وعناصر التعدية:

إذا ظهرت المفاعلات فإنه يحدث بينها وبين المتممات توافق. فعموما نصف فعلا بأنه متعد تركيبيا إذا أخذ متمما أو أكثر، وهذا ما يُوافق فعلا ثنائيا، ثلاثيا أو رباعي القدرة، من ناحية الدلالة؛ أي أنه يتطلب مفاعلين، ثلاثة مفاعلات أو أربعة مفاعلات. وبالمقابل نصف فعلا بأنه لازم تركيبيا، أي غير متعد، إذا لم يأخذ متمما، وهو ما يوافق فعلا أحادي القدرة.

لتكن الملفوظات:

- 13 — نام محمدٌ مبكراً؛
- 14 — كسر القطُّ الكأسَ فوق المائدة؛
- 15 — كان يوسفٌ مديراً في السنة الماضية؛
- 16 — توجه العمالُ إلى المصنع صباحاً في الحافلة؛
- 17 — اتخذ إبراهيمُ سليمانَ صديقاً في السراء والضراء؛
- 18 — ظنت زينبُ فاطمةَ معلمةً بالمدرسة؛
- 19 — استخرج الأطباءُ الأدويةَ من الأعشاب قديماً؛
- 20 — أخبر أحمدٌ عليّاً يعقوبَ أستاذاً بالجامعة؛
- 21 — أنبأت أسماءُ الخنساءَ يعربَ مسافراً غداً.

في هذه الملفوظات، يمكن ملاحظة التوافق بين القدرة، على المستوى الدلالي، والتعدية، على المستوى التركيبي. ففي الملفوظ 13 نرى أن فعل "نام" أحادي القدرة لأنه يتطلب مفاعلاً واحداً وقد ذُكر: "محمد". وفي الملفوظات 14، 15 و16 نلاحظ أن الأفعال "كسر"، "كان" (10) و"توجه" ثنائية القدرة لأن كل واحد منها يحتاج مفاعلين، وقد ظهرا: "القطُّ" و"الكأس"، بالنسبة للفعل الأول في 14، "يوسفٌ" و"مديرٌ"، بالنسبة للفعل الثاني في 15 ثم "العمالُ" و"إلى المصنع" بالنسبة للفعل الثالث في 16؛ وهي في الوقت ذاته متعدية من حيث أن لكل منها متمم: "الكأس"، بالنسبة للفعل الأول في 14، "مديراً"، بالنسبة للفعل الثاني في 15، و"إلى المصنع" بالنسبة للفعل الثالث في 16.

أما في الملفوظات 17، 18 و19، فالأفعال "اتخذ"، "ظن" (11) و"استخرج" ثلاثية القدرة، لأن كلاً منها يقتضي ثلاثة مفاعلات، وقد ظهرت: "إبراهيمٌ"، "سليمانٌ" و"صديقاً"، بالنسبة للفعل الأول في 17، "زينبُ"، "فاطمةٌ" و"معلمةٌ"، بالنسبة للفعل الثاني في 18، "الأطباءُ"،

"الأدوية" و"من الأعشاب"، بالنسبة للفعل الثالث في 19؛ وهي كلها متعدية إلى متممين: "سليمان" و"صديقا"، بالنسبة للفعل "اتخذ" في 17، "فاطمة" و"معلمة"، بالنسبة للفعل "ظن" في 18 ثم "الأدوية" و"من الأعشاب"، بالنسبة للفعل "استخرج" في 19. و في الأخير، نلاحظ أن الفعلين "أخبر" و"أنبأ" في الملفوظين 20 و 21 رباعيا القدرة لاقتضاء كل منهما أربعة مفاعلات وقد ذكرت جميعها: "أحمد"، "عليا"، "يعقوب" و"أستاذ"، بالنسبة للفعل الأول في 20، "أسماء"، "الخنساء"، "يعرب" و"مسافرا"، بالنسبة للفعل الثاني في 21، وهما في الوقت ذاته متعديين إلى ثلاثة متممات: "عليا"، "يعقوب" و"أستاذ" بالنسبة للفعل "أخبر" في 20، "الخنساء"، "يعرب" و"مسافرا" بالنسبة للفعل "أنبأت" في 21.

بالإضافة إلى ما قيل يمكن ملاحظة أن المفاعل الأول يوافق، على المستوى التركيبي، المسند إليه والمفاعلات الثاني، الثالث والرابع توافق على التوالي المتممات الأول، الثاني والثالث.

عدم التوافق بين عناصر القوة والتعدية:

إذا اختفت بعض المفاعلات فإن التوافق المبين أعلاه يختل، كما سنوضحه من خلال الملفوظات الآتية:

- 22 — كذبت عادّ المرسلين (قرآن، 123/26)،
- 23 — كذبت عادّ بالندّر (قرآن، 23/54)،
- 24 — كذبت عادّ. (قرآن، 17/54).

نلاحظ هنا أن الفعل "كذب" (بالتشديد والفتح) ثنائي القدرة لاقتضاءه مفاعلين اثنين، ظهرا صراحة في 22 و 23، وهو ما جعل من ثانيهما متمما فعليا؛ أي أن الفعل متعد، في هذين الملفوظين.

أما الملفوظ 24 فقد غاب فيه المفاعل الثاني.

قد يقال أن الفعل كذب (بالتشديد) ثنائي القدرة كما في 22 و 23 واستعمل أحادي القدرة في 24، أي أن قدرة الفعل قد تناقصت، ولذلك أخذ متمما في 22 و 23 ولم يأخذ أي متمم في 24. وقد يقال أن كذب (بالتشديد) له أكثر من قدرة، فهو ثنائي في 22 و 23، أحادي في 24، فجاء متعديا في 22 و 23، لازما في 24.

و إذا سلمنا بأن العناصر الدلالية للجملة، كما سبق توضيحه، موجودة باستمرار، ظاهرة كانت أم مستترة، وأن عناصرها التركيبية تكون بارزة بالضرورة، فإنه يكون من غير الدقة اعتبار "كذب" (بالتشديد) أحادي القدرة في 24، بل نراه ثنائي القدرة دائماً، من جهة الدلالة، وإن استتر مفاعله الثاني في 24، لأن دلالة الفعل ثابتة. أما من الناحية التركيبية، فقد أصبح لازماً، أعني أنه ألزم في 24 بعد أن كان متعدياً في 22 و 23. فالتعدي باعتبارها مفهوماً تركيبياً تحددها العناصر الشكلية الحاضرة صراحةً. بعبارة أخرى، الفعل ثابت القدرة ولكن قد تتناقص تعديته؛ أي أنه، "على المستوى الدلالي، يكون للفعل نفس القدرة، سواء ذكرت المفاعلات أم استترت؛ أما على المستوى التركيبى، فإن الذي يتغير فهو تعديته" (A.DEBBACHE، 1992، ص148).

نشير هنا إلى الفرق بين الفعل "كذب" (بالتشديد) وفعل مثل "نام" في:

25 — نام أحمدٌ،

يتمثل في كون الفعل الأول ثنائي القدرة وبالتالي يأتي متعدياً ولكنه ألزم في 24، أما الثاني فهو أحادي القدرة في الأساس ومن ثم لا يأتي إلا لازماً. نعني بذلك أنه، من الناحية التركيبية، لا فرق بين "كذب" في 24 و"نام" في 25، من حيث أن كلا منهما لازم، أي أن لهما نفس الوضع التركيبى، وإن كان اللزوم طبيعياً مع "نام"، استعمالياً، أو سياقياً، مع "كذب". أما من الناحية الدلالية فهما مختلفان تماماً لأن لكل منهما قدرة يلتزمها دائماً، ف"كذب" ثنائي القدرة و"نام" ثنائي القدرة. من هنا نخالف الرأي القائل بحذف المفعول به (12). ففعل: "أكل" في:

26 — وجدتُ طعاماً فأكلتُ،

لم يظهر له مفعول أو متمم، فكيف نقول إنه حُذف؟ أي أن المفعول به لم يوجد حتى يوصف بالمحذوف. إن "أكل" هنا لازم تركيبياً، شأنه شأن "كذب" في 24 و"نام" في 25، وإن كان ثنائي القدرة. والذي يتكلم عن حذف المفعول به يخلط، في رأينا، بين قدرة الفعل وتعديته، أي بين الجانب الدلالي والجانب التركيبى للفعل.

نخلص، في الأخير، إلى أن "هذه التعقيدات تبين كم هو مهم أن نميز القدرة عن التعديّة بأن نضع إحداها على المستوى التركيبى والأخرى على المستوى الدلالي. لكن، ومع ذلك، لا يجب أن نفصل بينهما زاعمين أنه لا توجد أية علاقة بين القدرة الدلالية والتعديّة التركيبية." (C.TOURATIER، 1989، ص12).

الخلاصة

للفعل مستويان متباينان، وإن تداخلا، أحدهما دلالي يتمثل في قدرته والآخر تركيبى يتمثل في تعديته. قد يتوازى هذان المستويان فيحددان معاً نفس الوحدات إلا أنهما لا يتطابقان، الأمر الذي يدعو إلى عدم الخلط بينهما بل معاملة كل واحد منهما ككيان متميز وبمصطلحات خاصة.

و القدرة، مع أنها مفهوم دلالي، فهي تصلح أن تكون معياراً لتعيين مؤلفات المركب الفعلي، ذات الطبيعة التركيبية، إذ أن عناصر المركب الفعلي التي تنتمي إلى قدرة الفعل تكون بالضرورة من تعديته، باعتبارها متممات فعلية؛ أما باقي عناصر المركب الفعلي، التي لا تنتمي إلى قدرة الفعل، فهي ليست من تعديته وبالتالي لا تكون متممات له.

الهوامش:

يترجم الكيميائيون المصطلح الأجنبي "valence" بـ "التكافؤ". تكافؤ ذرة يناسب عدد الذرات التي تجذبها هذه الذرة إليها لتشكل جزيئاً. فمثلاً ذرة الكلور أحادية التكافؤ لأنها تجذب ذرة واحدة، وذرة الأكسجين ثنائية التكافؤ لأنها تجذب ذرتين وذرة الأزوت ثلاثية التكافؤ لأنها تجذب ثلاث ذرات، وهكذا.. غير أن لفظة "تكافؤ" لا تؤدي بدقة المفهوم المصطلح "valence". لذلك فضلنا تعريب مفهوم "valence du verbe" بـ "قدرة الفعل" لتضمن هذه العبارة معنى الانجذاب في مجال معين وبالتالي ارتباط عدد من عناصر الجملة بالفعل.

متصور "prédicat" مشترك، عند الغربيين، بين اللغويين والمناطقية. ويقابله في العربية مصطلحا "مسند"، عند اللغويين، و"محمول"، عند المناطقية. وقد يستعمل في العربية كذلك مصطلح "مسند" للدلالة على المحمول المنطقي. (ينظر مثلاً الفارابي، 1986، ص. 57. ينظر كذلك ELAMRANI-JAMAL، 1983، ص. 213). كما استعمل عدد من اللغويين مصطلح "محمول" بمعنى "مسند" (ينظر مثلاً: أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية الكونية، وقضايا معجمية،...). ويخلص محمد مومني إلى أن "لإسناد"، بما في ذلك "المسند" و"المسند إليه"، مصطلح مشترك بين النحاة والمناطقية والبلاغيين (M..MOUMNI، 1983، ص. 3). يعود، في رأينا، سبب تعميم "مسند" أو "prédicat" إلى عدم التمييز بين مستويات التحليل إذ خلطوا بين ما هو منطقي وما هو تركيبى؛ "قالمسند" قد يُعرف عند العرب وعند الغرب على السواء بأنه "الحديث" أو "ما يقال عن المسند إليه" (sujet). هذا الأخير يمثل "المحدث عنه"؛ وهذا تعريف منطقي دلالي يوافق ما ورد عند أرسطو. يقول م. باراتين وف. ديبورد: "يُميز أرسطو في الملفوظ بين ما يُحدث عنه، أي المسند إليه، وبين ما يقال <أو الحديث>، أي المسند". (M.BARATIN و F.DESBORDES، 1981، 22/1، ينظر كذلك A.LALANDE، 1926، 617/2، H.FLEICSH، 1957، ص. 153-154، ريمون طحان، 1981، 54/2).

قد يُلجأ إلى توضيح قدرة فعل بأن توضع مفاعلاته داخل أقواس مباشرة بعد الفعل. فمثلاً بالنسبة للفعل "أكل" يكون لدينا: أكل (فلان) (شيئاً)، حيث يشير (فلان) داخل القوسين الأولين إلى المفاعل الأول، أي الذي قام بالأكل، ويشير (شيئاً) إلى المفاعل الثاني، أي الشيء المأكول.

البناء "مجموعة من العناصر تُشكّل، على مستوى ما، وحدة تركيبية" (C.TOURATIER، 1976، ص.2)، مثل الجملة، المركب الاسمي، المركب الفعلي،... يتشكل البناء من مؤلفات مباشرة متدرجة. والمؤلف المباشر هو أحد المؤلفين أو المؤلفات التي تشكل مباشرة بناء.. يكون البناء إما دُخولياً (endocentrique) وإما خروجياً (exocentrique)؛ فأما البناء الدخولي فهو الذي يكون له نفس توزيع أحد مؤلفاته المباشرة وبالتالي يمكن أن يُعوّض بهذا المؤلف المباشر، ومن ثمّ يعمل مثله؛ وأما البناء الخروجي فهو الذي لا يمكن أن يكون له نفس توزيع أحد مؤلفاته المباشرة وبالتالي لا يمكن أن يُعوّض بهذا المؤلف المباشر، ومن ثمّ لا يعمل مثله.

مُتمم الفعل وظيفة تركيبية تشمل كل ما يتعدى إليه الفعل من مفعول به أو جار ومجرور، سواء كان الجار حرفاً أم ظرفاً. ومنه نعرف المتمم الفعلي بأنه الوظيفة التركيبية التي يشغلها مؤلف مباشر لمركب فعلي خروجي؛ المؤلف المباشر الآخر لهذا المركب الفعلي هو الفعل. وقد أشار النحاة صراحة إلى هذا، وإن لم يطبقوه عملياً؛ فهم يرون أن الفعل يمكن أن يتعدى إلى مجرور مثلما يتعدى إلى منصوب. يقول ابن جني مثلاً: "اعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده، وجره الحرف، فإن الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما" (ابن جني، 1954، ص.146-147). يُنظر كذلك سيبويه، الكتاب، 91/1-92).

نقصد بـ "علاقي" (relationnel) وجود علاقة يرتبط وفقاً عنصر بغيره لتحديد وظيفته. هذا يعني أن الوظيفة لا تكون لعنصر بمفرده ولكن في علاقته مع غيره. وظيفة عنصر، يقول أ.مارتيني، هي "علاقته بباقي الملفوظ" (A.MARTINET، 1969، ص.66)، أو كما جاء عند ك. توراتي: "وظيفة مؤلف تدل على العلاقة التي يقيمها هذا المؤلف مع باقي الجملة التي ينتمي إليها". (C.TOURATIER، 1977، ص.31). أما "بنائي" (constructionnel)، نسبةً إلى "بناء"، فنعني به أن الوظائف التركيبية تُعرف اعتماداً على نمط البناء الذي ينتمي إليه العنصر صاحب الوظيفة. (ينظر مثلاً: C.TOURATIER، 1977).

نقصد بالمركب الأداتي المركب الذي يبدأ بأداة، أي حرف جر، سواء كان الجار حرفاً أم ظرفاً، مثل من، على،...، أو ما يعرف في النحو العربي التقليدي بالظروف من مثل أمام، فوق، بين،...

تشير النقط التي بين "شكر" و"التلميذ" في الترسّمة السابقة إلى المركب الاسمي المسند إليه الذي، وإن كان مفاعلاً، فهو لا ينتمي إلى المركب الفعلي، وبالتالي لا يعنينا هنا. نعني بهذا أن المركب الفعلي متقطع في العربية الفصحى، أي أن عناصره مفصولة عن بعضها بالمركب الاسمي المسند إليه.

في هذا الموضوع يُنظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، 1/49-50، ابن يعيش، 2/30، ابن هشام، 1963، ص. 192-193.

نعامل "كان" وأخواتها معاملة الأفعال المتعدية العادية، ولا نأخذ بعين الاعتبار كونها ناقصة أو أنها تدخل على عنصرين أصلهما مبتدأ وخبر. وقد اعتبر النحاة "خبر كان" مفعولاً به شأنها في ذلك شأن الأفعال الحقيقية، وإن لم يلتزموا بذلك من الناحية التطبيقية في تحليلهم. يقول ابن هشام: "يسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً". (ابن هشام، 1963، ص. 127. يُنظر كذلك سيبويه، الكتاب، 1/45، 54، ابن جني، 1976، ص. 15، ابن يعيش، 97/7). بالنسبة إلينا، يكفي أن "كان" وأخواتها أفعال تقتضي مفاعلين اثنين، من جهة الدلالة، فيكون الأول (المرفوع) مسنداً إليه والثاني (المنصوب) متممًا فعلياً، من الناحية التركيبية. وبذلك يكون لـ "كان" نفس الوضع التركيبي الذي تتصف به باقي الأفعال المتعدية، (يُنظر A.DEBBACHE، 1992، ص. 58-61)، كما هو مبين في الملفوظين:

-كان أحمدُ طالباً،

-كَلَمَ أحمدُ طالباً،

حيث يمكن استبدال "كان" بفعل متعدٍ عادي دون أن يؤثر ذلك على البنية التركيبية للجملة.

نعامل "ظن" معاملة الأفعال التي تتعدى إلى متممين، أي مفعولين، ما دامت تقتضي دلاليًا ثلاثة مفاعلات؛ فيكون بذلك العنصران الأخيران المنصوبان متممين.

ينظر مثلاً ابن يعيش، 39/2، ابن هشام، 1963، ص. 828-830، محمد خان، 1985، ص. 81.

المراجع

أولاً- العربية :

- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، 1954، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، 1976، كتاب اللع في النحو، تحقيق هـ. كشريدة، أوبسالا، السويد.
- ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، 1963، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ابن يعيش (موفق الدين)، د.ت. شرح المفصل للزمخشري، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- خان (محمد)، 1985، نظام الجملة ودلالاتها في البقرة (رسالة ماجستير)، جامعة عنابة، الجزائر.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، 1983، الكتاب، (4 أجزاء)، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- طحان (ريمون)، 1981، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.
- فارابي (أبو نصر الـ)، 1986، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محمد مهدي، ط 3، دار المشرق، بيروت، لبنان.
- ثانياً – الأجنبية:

BLANCHÉ (R.), 1970, La logique et son histoire, Colin, Paris, France.

DEBBACHE (Abdelhamid), 1992, Le prédicat syntaxique en arabe (Thèse de doctorat), Université de Provence, France.

ELAMRANI-JAMAL (A.), 1983, Logique aristotélicienne et grammaire arabe, Librairie philosophique J.VRIN, Paris, France.

FLEISCH (Henri), 1957, « Etude sur le verbe arabe », in Mélanges Louis MASSIGNON, Tome 2, Institut français de Damas, Damas, Syrie.

LALANDE (André), 1926, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Librairie Felix ALCAN, Paris, France.

LALANDE (Marc), et DESBORDES (Françoise), 1981, L'analyse linguistique dans l'antiquité classique, Klincksieck, Paris, France.

MARTINET (André), 1969, Langue et fonction, Gonthier/Denoël, Paris, France.

MOUMNI (Mohammed), 1983, Esquisse de la theorie syntaxique d'AL-MUBARRID (Thèse de doctorat de 3° cycle), Université de Provence, Aix-en-Provence, France.

PERROT (Jean), 1978, Fonctions syntaxiques, énonciation, information, in Bulletin de la société de linguistique de Paris, T.73, Fas.1, Paris, France.

TESNIÈRE (Lucien), 1966 (3° éd.), Eléments de syntaxe structurale, Klincksieck, Paris, France.

TOURATIER (Christian), 1975/76, « Technique d'analyse de la phrase latine », in Dossiers d'étude pour l'enseignement du latin, N°4, Institut National de Recherches et de Documentation Pédagogique, Strasbourg, France.

TOURATIER (Christian), 1977, « Comment définir les fonctions syntaxiques », in Bulletin de la société de linguistique de Paris, T.72, Fasc.1, Librairie Klincksieck, Paris, France.

TOURATIER (Christian), 1987, Valence verbale et transitivity, in Etudes de linguistique générale et linguistique latine offertes en hommage à Guy SERBAT, France.